المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (10) العدد (1) صفر 1435هـ-/ كانون الثاني 2014م

"الضابط في ضبط الضوابط"

د. هدى سالم طه(*)

تاريخ تقديم البحث: 5/ 6/ 2012 تاريخ القبول: 10/ 4/ 2013

ملخص

تستند نظرية النحو العربي إلى أصول وضوابط بعضها ظاهر صرح به النحاة، وبعضها كامن صدروا عنه كما يصدر أبناء اللغة عنها دون وعي بنظامها، أو دون التصريح بهذا الوعي.

واعتمد سيبويه على عدة ضوابط في رسم ملامح النظرية النحوية تفاوتت بين اللغوي والسياقي والعقلي وغيرها. وجمع الكتاب في تحليله وتنظيره بين الشكلية والوظيفية، فكان معينا دائماً للباحثين لسبر أغواره، وكشف الحجب عن الأنظار التي وجهت صاحبه في تأصيل اللغة، وتفسيرها، ورسم حدودها.

وفي ضوء تعدد الضوابط بين الشكلي والوظيفي، والعقلي والتداولي، يأتي سؤال هذه الدراسة: ما الضابط في ضبط هذه الضوابط؟ متى يحتكم اللغوي إلى اللغة، ومتى يفتش خارج اللغة، وإذا تعارض الشكل والوظيفة، فما المقدم عنده؟

والدراسة تقتصر على كتاب سيبويه، بوصفه الأصل الذي انطلقت منه بقية الأصول، والمنهل الذي نهل منه النحاة واللغويون، ويمم شطره الدارسون لرسم ملامح النظرية النحوية.

وقد أستدعى البحث النظر في الأحكام التي أوردها صاحب الكتاب، ثم استنباط الضوابط التي اعتمدها في إطلاق تلك الأحكام.

الكلمات الدالة: ضبط الضوابط

(*) قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الإمارات.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

The Criterion Which controls Other Criteria in The Arabic Language Theory (A study in Al-Kitab)

Abstract

The Arabic grammar theory was based on a set of criteria. Some of these criteria were declared by the grammarians, but some were implicit within the theory. It has been well known, in the studies of Arabic grammar theory that Sibawayhi's kitab was the origin of those criteria. There are three types of criteria in "Al-Kitab': linguistic, pragmatic, and general criteria.

Attempte to seek for a reasonable answer to this question: what is the criterion which controls other criteria in Al-Kitab?

It seems that Sibawayhi gave priority to the linguistic criterion, especially to the semantic one within the language boundary. He was most of the time sticking to the meaning correctness. He also strongly emphasized the
pragmatic roles of the speaker, listener and the conext if we looked beyond the pure language boundary. In addition there were some logical principles which he counted on in some cases.

It seems that Sibawayhi was aware of the diversity of language usages. He was aware also that this diversity requires a comprehensive and flexible consideration.

Keywords: Criteria

تمهيد

من أين يستقي اللغوي أحكامه وضوابطه؟ من لغته التي يستنبطنها ويصدر عنها، كما يصدر عنها أبناء اللغة، أم يتجرد من ذلك الدور، ليقف خارج اللغة، ينظر إليها نظر العارف بها، ويقوم بدور التجريد والتحليل.

إن الفرق بين المنظر للغة من اللغات ومتكلمها أن هذا يعرف لغته معرفة حدسية ويصدر عنها صدوراً لا واعيا، وأن ذاك يعمل على تجريدها من خلال استعمالات المتكلمين فيسعى إلى البحث في الأصول عليه يمسك بخيوط نظامها وضبط قواعدها وصياغة كلياتها ودقائقها وشواذها.

وإذا كان ابن اللغة "ينطق باللغة على سجيته وطبعه، ويعرف مواقع كلامه، وقام في عقله علله، وإن لم ينقل ذلك عنه"-كما يقول الخليل-[1]، فإلى ماذا يستند اللغوي المنظر في علله؟

لقد صرح النحاة، وعلى رأسهم سيبويه، بكثير من الضوابط والأصول التي اعتمدوها في أحكامها وقواعدهم.. وسكتوا عن بعضها. ولما تعددت الضوابط والأصول، تعددت الأحكام. وللمرء أن يتساءل في ضوء هذا التعدد: كيف استطاع النحاة وإمامهم أن يحفظوا بناء الدرس النحوي ويضبطوا قواعده وأصوله في ضوء تعدد المعايير والضوابط؟

وفي سياق البحث عن جواب، جاء اختيار الكتاب-تحديدا-للبحث في الآليات التي تحكمت في منهج النحوي وضوابطه. وقد كان اختبار الكتاب لأنه المعين الدائم الذي نهل منه اللغويون والباحثون، ومازالوا. فقد امتاز إلى جانب سبقه بأنه كتاب يجمع قواعد اللغة، ويضبط أحكامها ويؤصل أصولها، وإذا كانت مادته ما سمع عن العرب، فإن جامعها وباني قواعدها لم يقف في تقعيده عند ظاهر الكلام بل تجاوزه لاستكناه أصله وربطه بالسياق وأحوال المخاطبين والمتكلمين.

فالنحو في تلك المرحلة، والكتاب شاهد على ذلك، لم يكن قاصرا على التركيب، بل كان نظاما كليا يأتلف أنظمة جزئية، فالنحو-تصوراً ومفهوماً-كان يشمل عند سيبويه الأصوات والصرف والتركيب والمعجم والدلالة والسياق بعناصره...

وكأن صاحب الكتاب كان يصدر عن منهج كلي يأتلف أنظاراً شكلية ووظيفية، عقلية ودلالية.... وائتلاف تلك الأنظار في النظر إلى الكلام ينم عن حكمة بالغة؛ فالكلام في ذاته ينتظم في مستويات لغوية متعددة، ولكنه لا ينغلق عليها، فهو يخضع لقوانين المقام، نحو السياق وأحوال المخاطبين والمتكلمين، وللاستعمال ضوابطه الخاصة، ومنها كثرة الاستعمال، والميل إلى الخفة، والاقتصاد، والبعد عن اللبس.. فاللغة

([1]) الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، 1996م، ط6، دار النفائس، بيروت، ص 66.

يحكمها ضوابط داخلية، وأخرى خارجية[1]، وهذه الضوابط قد تسير متوافقة، وقد يعرض بينها اختلاف، فما الذي يقدم أحدها على الآخر، هل ثمة نظام أو قانون يحكم هذه الضوابط؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون اعتباطاً؟!

وقد عرضت كثير من الدراسات لكتاب سيبويه بحثا وتمحيصا، بعضها تناول مسألة أو مصطلحاً، مثل: (العلة النحوية)[2]، و(أوجه الكلام في الإخبار)[3]، و(الاستدلال النحوي)[4]، و(مفهوم الإحالة)[5]، وبعضها سعى لاستبيان منهج صاحب الكتاب في تبويب مسائله ومعالجة موضوعاته، ووضع مصطلحاته، مثل عبد الصبور شاهين في دراسته (المنهج اللغوي في كتاب سيبويه)[6]، وعبد القادر المهيري في دراسته (كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف)[7]، وبعضها حاول استكناه ملامح نظرية نحوية في الكتاب، مثل المنصف عاشور[8]؛ ونحا بعضهم إلى الاستضاءة بمعطيات الدرس اللساني الحديث، فرأى في الكتاب توافقاً مع المنهج البنيوي/ التوليدي لتشومسكي[9]، أو ملامح نظرية نحوية في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي[10]، أو توافقاً مع منهج تحليل المكونات المباشرة[11]، وهناك من قرأ الكتاب من وجهة نظر لسانية عامة[12].

([1]) النجار، لطيفة، 2007، مفهوم الإحالة عند سيبويه، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد 3، العدد 1، جامعة مؤتة، ص 74. (من هذه الإشارة جاءت فكرة البحث).

([2]) انظر: الحديثي، خديجة، 1973، العلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب والتربية، ع 3- 4، جامعة الكويت.

([3]) انظر: حمزة، حسن، 1995، أوجه الكلام في الإخبار من خلال كتاب سيبويه، حوليات الجامعة التونسية، ع 36، (111- 127).

([4]) انظر: حتحات، أمان الدين، 2006، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ط1، دار القلم العربي، سوريا.

([5]) انظر: النجار، لطيفة، 2007، مفهوم الإحالة عند سيبويه، (مرجع سابق)، (73- 93).

([6]) انظر: شاهين، عبد الصبور، 1973، مجلة كلية الآداب والتربية، ع 3- 4، جامعة الكويت، (56- 83).

([7]) انظر: المهيري، عبد القادر، 1974، حوليات الجامعة التونسية، ع 11، تونس، (125- 139).

([8]) انظر: عاشور، المنصف، 1989، ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب: مشروع قراءة في النظريات النحوية العربية، حوليات الجامعة التونسية، ع 30، تونس، 169- 199. وانظر: عاشور، المنصف 2002، ملاحظات في رسالة سيبويه مقدمة لأصول النحو النظرية، حوليات الجامعة التونسية، ع 46، تونس، (549- 559).

([9]) انظر: غروتسفلد، هاينس، 1980، خواطر هيكلية في كتاب سيبويه وكتب من جاء بعده من النحاة، حوليات الجامعة التونسية، ع 18، كلية الآداب، تونس، (257-282).

([10]) انظر: بحيري، سعيد، 1989، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية.

([11]) انظر: كارتر، مايكل، 1992، نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد، دراسة عن منهج سيبويه في النحو، ت: عبد المنعم آل ناصر، مجلة المورد، مج 20، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 29-40)، وله كتاب فصل فيه القول في منهج سيبويه في الكتاب دون اقتصار على منهج لساني، وقد أفدت منه كثيرا في بحثي وهو: Carter, M. G., 2004, Sibawayhi, Oxford Center for Islamic Studies.

([12]) انظر: وهبة، طلال، 1993، نحو نظرية ألسنية عن كتاب سيبويه، الفكر العربي، ع 71، س 14، (203- 223).

وإذا كانت هذه الدراسة تدخل في دائرة الدراسات المعنية بمنهج الكتاب، فإنها اقتصرت على دراسة المعايير التي احتكم إليها صاحب الكتاب في رسم ملامح نظرية النحو، بغية الإجابة عن سؤال: ما الضابط الذي يضبط الضوابط والمعايير في حال تعددها أو تنازعها؟ وهي دراسة تحتكم إلى الكتاب في ذاته، بعيدا عن المناهج والدراسات اللسانية الحديثة.

الأحكام في كتاب سيبويه:

قد سيبويه لأحكامه في الأبواب الأولى من الكتاب، وحصر تلك الأحكام في خمسة تندرج تحت حكمين رئيسيين: الاستقامة والإحالة[1]:

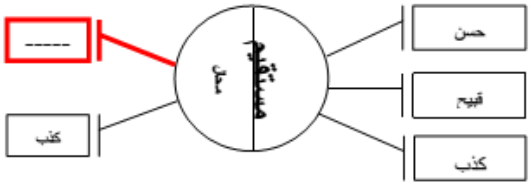

وقد رسم حدود تلك الأحكام ووضع ضوابطها مراوحا بين التعريف والتمثيل ومستنداً إلى الشكل والمعنى، فالاستقامة حكم يختص بسلامة التركيب، ولذا نجد أكثر الإشارات في الكتاب بقوله (لا يستقيم) تشير إلى خلل في التركيب[2]. وتقترن بالحسن إن وافق سلامة التركيب سلامة المعنى، نحو: "أتيتك أمس، وسآتيك غدا".

والكذب حكم يختص بالمعنى ومجاوزته للمألوف، نحو: "حملت الجبل، وشربت ماء البحر". وهذا باب لا يدخل في دراسة النحوي ولا يعنيه[3]؛ فالكذب يقابل الحقيقة، والنحوي معني بدراسة الكلام الحقيقي، أما الكذب فيدخل في دائرة المجاز، وهو محل عناية البلاغي... ولذا لم يتوقف سيبويه عند أحكام الكذب في الكتاب، وإنما أراد بهذا التقسيم أن يستكمل دائرة الاحتمالات في وضع أحكام الكلام.

([1]) المستقيم عند سيبويه إما حسن أو قبيح أو كذب، ولم يفرد الاستقامة وحدها، أما المحال فهو محال (فحسب) أو محال كذب.

([2]) انظر: الكتاب: 1/ 71، 1/ 98، 1/ 259، 2/ 52، 2/ 225، 2/ 375، 2/ 397، 3/ 59، 3/ 133، 3/ 295، 3/ 316. وقد تختلط الأسباب في تعليل عدم الاستقامة بين التركيب ودلالة الكلام ومقاصد المتكلم: 1/ 48، 1/ 261، 2/ 389.

([3]) انظر: Sibawayhi, Carter, ph, 63 وانظر: حمزة، 1995، أوجه الكلام في الأخبار من خلال كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص 117.

والقبح على حد تعريف سيبويه "أن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك". فجرى الكلام على غير الترتيب العربي[1]. باستقراء بعض الأحكام في الكتاب، نستطيع أن نتبين أن هذا الحكم يتكئ على ضوابط شكلية متصلة بترتيب الكلام، وإن كان عسيرا أن نفصل دائما بين الشكل والمعنى[2]. ومن أمثلته في الكتاب:

- "لو قلت كانت زيدا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحا" [سيبويه: 1/ 70]
- "فإن قلت ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله" [سيبويه: 1: 80]
- "فقال لأنه قبيح أن تفصل بين أن والفعل كما قبح أن تفصل بين كي والفعل" [سيبويه: 3/ 161]
- "لو قال مررت بزيد أول من أمس وأمس عمرو كان قبيحا خبيثا لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار كما أنه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحا فكذلك الحروف التي تدخله في الجار لأنه صار كأن بعده حرف جر فكأنك قلت وبكذا [سيبويه: 3/ 502]

وإن كان ما سبق من أمثلة يدل على أن القبح وصف لما جاء من الكلام على غير النسق العربي، فإننا نجد في الكتاب ما يدل على استخدام حكم القبح للدلالة على فساد المعنى كقول صاحب الكتاب:

- "وتقول لا تدن منه يكن خيراً لك فإن قلت لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله فإن رفعت فالكلام حسن كأنك قلت لا تدن منه فإنه يأكلك وإن أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك لا تدن منه فيأكلك" [سيبويه: 3/ 97]

وقد أدرج سيبويه حكم القبح تحت الاستقامة، وكأن استقامة الكلام درجات، لكن هذا التقسيم ليس صارماً، إذ تتداخل الأحكام وتتقاطع، فنجد القبح يقترن بالجواز مرة، ومرة بغير الجواز[3].

([1]) انظر الكتاب (البكاء): 1/ 36 (الحاشية). وانظر: بودرع، من قضايا النظرية اللغوية العربية، حوليات الآداب، الكويت، 2007م. ص 38.

([2]) يرى كارتر أن القبح وصف يشير إلى التركيب، وعلى وجه مخصوص إلى ترتيب الكلام، ومع ذلك فقد جاء لفظ (قبيح) مقترنا ب (حسن) في مواضع كثيرة للإشارة إلى صحة التركيب. انظر: Carter, Sibawayhi, p. 63

([3]) جمع محمود ياقوت العبارات والمصطلحات الخاصة بالأحكام الدالة على التراكيب غير الصحيحة في الكتاب. انظر: ياقوت، التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه، ص 15-34. ويرى كارتر أن حكم (غير المستقيم) لا يقابل (المستقيم)؛ فالمستقيم صحيح التركيب والمعنى، وغير المستقيم قد يكون صحيح التركيب غير دال على المعنى، وإنما يقابل المستقيم المحال. انظر: Carter, Sibawayhi, p. 63

والإحالة "أن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس"، فهو نقض للمعنى والمبنى، وهناك من يرى أن الإحالة حكم على الكلام في المستوى التداولي؛ ف. "سيبويه حين يقول عن الأمثلة التي ذكرها آخرها ينقض أولها يقف موقف السامع الذي يرى أن أول الكلام يدعوه إلى شيء وآخره يدعوه إلى شيء أخر، فلا يدرك كنه الخطاب"[1].

وأما المحال الكذب فهو يجمع إلى نقض المعنى والمبنى مجاوزة المألوف، نحو: "سوف أشرب ماء البحر أمس"[2].

غير أن هذه الأحكام الخمسة أشبه ما تكون بأحكام كلية للكلام، تصنف نوع العلاقات بين عناصر الكلام في حالتي الصواب والخطأ مستوعبة معايير الشكل والمعنى. ولم يقتصر عليها سيبويه، فقد جاء في الكتاب أحكام أخرى تنطوي تحتها، دلت عليها ألفاظ غير تلك الألفاظ، من مثل قوله[3]: "عربي جيد"، "يجوز"، "شاذ"، فأنت بالخيار"، "هذا الحد والوجه"، "لم يحسن"، "كان ناقصا"، "وليس قولهم... بشيء"، "لم يكن كلاماً"، "لم يكن حد الكلام وكان ههنا ضعيفا"، "كان النصب ليس غير/ لم يكن إلا الرفع"، "لم يجز وكان قبيحا"، "ليس لك"، "وإنما منعك".....

وهو يراوح في أحكامه والألفاظ الدالة عليها بين ثلاثة مستويات للكلام[4]:

1. الأصل، و"وجه الكلام"، و"حده": وهي عبارات تدل على الوجه الأساسي للكلام، وكأن "للقاعدة وجهين على الأقل، الوجه الأساسي والوجه المتفرع عنه، ويسميه سيبويه في بعض المواضع "الجائز"[5].
2. الجائز، "أو قد يستعمل أفعالاً تدل على هذا الحكم كأفعال التخيير مثل "شاء" و"اختار"... وقد يصطلح على الجائز بعبارات أخرى ك. "المذهب" والضروة."[6].
3. الممنوع، أو ما لا يجوز، "وقد يصطلح.. على الممنوع بـ "الخطأ" و"الغلط"[7].

([1]) حمزة، أوجه الكلام في الإخبار من خلال كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص 119.

([2]) انظر الكتاب: 1/ 25-26.

([3]) انظر: ياقوت، التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه، ص 16-34.

([4]) قريرة، توفيق، 2003، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، كلية الآداب منوبة، دار محمد علي للنشر، تونس، ص 241- 242.

([5]) المرجع السابق، ص 241.

([6]) المرجع السابق، ص 241.

([7]) المرجع السابق، ص 241.

وفي الكتاب أحكام تدل على المفاضلة، وهي أحكام تتبع الجواز، نحو: أجود، وأحسن،.... من ذلك قوله:

- "إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن" [الكتاب: 1/ 56]
- "وتقول ما زيد ذاهباً ولا محسن زيد الرفع أجود" [الكتاب: 1/ 62]
- وذلك قولك ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. [الكتاب: 1/ 66]
- وزعم أن كم درهما لك أقوى من كم لك درهما، وإن كانت عربية جيدة [الكتاب: 2/ 158]

مثل من الأحكام والعلل وضوابطها:

يتطلب البحث في الضوابط النظر في العلل التي أتكأ عليها صاحب الكتاب في أحكامه. ومن هنا تدرج العمل في البحث من النظر في الأحكام، إلى تعيين العلل والتفسيرات التي بنيت عليها تلك الأحكام، ثم تقدير الضابط أو الضوابط التي رسمت حدود تلك العلل والتفسيرات، كما في الأمثلة التالية:

المسألة	الحكم	التعليل	الضابط
تقديم المفعول وتأخيره	عربي جيد كثير	العناية والاهتمام 1/ 34	إرادة المتكلم (ضابط تداولي)
فإذا قلت ما منطلق عبد الله أو ما مسيء من أعتب رفعت	ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا	(ما) (مثل إن) بمنزلة الفعل، لكنها ليست بقوته، لأنها لا تتصرف كتصرفه، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه (بتصرف) 1/ 59	حفظ المراتب (ضابط تركيبي) والقوة والضعف (ضابط عقلي)
مطابقة البدل للمبدل منه في الإعراب والمعنى	ولا يجوز أن تقول رأيت زيدا أباه والأب غير زيد	لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه 1/ 151	التناسب والملاءمة (ضابط دلالي)
البدء بنكرة في باب الأفعال الناقصة	ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ألا ترى أنك لو قلت كان إنسان حليما أو كان رجل منطلقاً كنت تلبس ..... وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام.	لأنه يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس ..... حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام 1/ 48	ضابط عدم الجواز: كراهة اللبس (ضابط الدلالي) عدم استنكار العقل (عقلي منطقي) وضابط الجواز (الضرورة الشعرية) و(علم المتكلم)

وليس تحديد الضوابط يسيرا وواضحا دائما. فقد يعلل سيبويه أحكامه، وقد يسكت عن تعليل بعضها، وقد تتعدد التعليلات للحكم الواحد، وقد تتعدد أحكام المسألة الواحدة وتتعدد التعليلات تبعاً لذلك. وتتنوع الضوابط (بين اللغوي وغير اللغوي)، وتتقاطع في مواضع كثيرة كما في الجدول السابق.

مسوغات الأحكام:

لم يكتف سيبويه بإيراد الأحكام بل حرص على أن يرفدها بعللها في بناء كلي تكاملي يؤسس مفهوم النظام. وليست مسوغات الأحكام معلنة دائما. فقد اكتفى سيبويه في بعض المواضع ببيان العلة ببيان حكم آخر (ومسوغه) يتماثل معه في العلة (تمثيل حالة بحالة)[1]، نحو قوله في باب الفعل الذي ينصب ثلاثة مفاعيل: "ولا يجوز أن يقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى." [الكتاب: 1/ 41]

فالحاجة للمفعول في جملة الفعل المتعدي تشبه الحاجة إلى الفاعل في جملة الفعل اللازم من حيث لزوم كل منهما في جملته لاكتمال المعنى به، ويقول في إضمار (إن) بعد اللام: "واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك (ما كان ليفعل) فصارت أن ههنا بمنزلة الفعل في قولك (إياك وزيداً) وكأنك إذا مثلت قلت (ما كان زيد لأن يفعل) أي (ما كان زيد لهذا الفعل) فهذا منزلته" [الكتاب: 3/ 7]

وكثيرا ما يلجأ سيبويه في تعليل أحكامه إلى التمثيل بغية تفسيرها؛ إما التمثيل بالبنية الأصلية للكلام-محل الحكم-التي تقابل البنية العميقة في المدرسة التحويلية التوليدية، إذا كان كثيرا ما يعمد إلى (التجريب) ب. "مقارنة التراكيب فيما بينها حتى يصل إلى الحكم الصحيح[2]." أو لتعليل حكم إعرابي: "وإذا نصبت زيداً لقيت أخاه فكأنه قال لابست زيدا لقيت أخاه وهذا تمثيل ولا يتكلم به فجرى هذا على ما جري عليه قولك أكرمت زيدا" [الكتاب: 1/ 83]

وإما التمثيل بمشهد الكلام مستحضرا عناصر المقام: المتكلم والمخاطب: "فكأنه إذا قال الرجل للرجل يا فلان فقال لبيك وسعديك فقد قال له قربا منك ومتابعة لك فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام" [الكتاب: 1/ 353]

وقد يعتمد الحكم بالمنع أو الجواز على معنى الفعل الذي يستخدم وفق إرادة المتكلم، ولا يتوانى سيبويه في استحضار متكلم وبيان حاله لبيان الحكم أو تفريع حكم جديد من حكم سابق في ضوء معطيات

([1]) وكثيرا ما يستخدم سيبويه في تمثيل حالة بحالة عبارات مثل: (جرى مجرى)، (بمنزلته).....

([2]) ياقوت: 59.

السياق: "... فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين... وإن قلت رأيت فأردت رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضربت ولكنك إنما تريد بوجدت علمت وبرأيت ذلك أيضا، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول رأيت زيداً الصالح". [الكتاب: 1/ 40]

الضوابط والأصول:

صرح سيبويه ببعض الضوابط والأصول التي اعتمدها في أحكامه، وسكت عن بعضها. وتنوعت تلك الضوابط بتنوع مستويات النظام اللغوي، واختلاف وجهات النظر إلى الظاهرة اللغوية بما هي دائرة مغلقة مرة ومفتوحة أخرى تتفاعل مع العالم الخارجي، وتخضع للعقل والمنطق وأحكام الاستعمال؛ "ففي الكتاب نجد استناداً كبيراً إلى ضوابط لغوية خالصة، صرفية أو تركيبية أو دلالية أو صوتية، وفيه أيضا اعتماد كبير على ضوابط من خارج اللغة كخصوصية المقام أو مقاصد المتكلمين أو أحوال المخاطبين، وفيه أيضا تفسير يرد كثيرا مما سمع عن العرب إلى أصول عامة تميل إليها اللغات في دورانها على ألسنة مستعمليها ككثرة الاستعمال والميل إلى التخفيف والبعد عن اللبس[1]". وقد جاءت الضوابط في الكتاب متألفة مرة، ومتنازعة أخرى. وقبل أن نقف على أحوالها تلك، لابد أن نعرض لها. وما يرد تحت كل ضابط من مفاهيم وأصول قد لا يستوعب كل ما جاء في الكتاب، لكنه لا يكاد يجاوز التقسيم الكلي...

أولاً: الضوابط اللغوية:

هي ضوابط مستمدة من نسيج البناء اللغوي وتتوافق مع النظرة البنيوية (دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها) المغلقة على النظام اللغوي ومستوياته. وتتمثل في مجموع القوانين الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية التي تحكم بناء اللغة. وتتقاطع هذه الضوابط مع نظرية العامل التي بني عليها النحاة فهمهم للبناء اللغوي وتفسير نظامه، و" لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب[2]". من هذه الضوابط:

([1]) النجار، مفهوم الإحالة عن سيبويه، مرجع سابق، ص 74.

([2]) الحلواني، أصول النحو العربي، ص 131.

الضابط التركيبي:

ويتمثل الضابط التركيبي في مجموعة من الأحكام والأصول المتصلة ببنية الكلام وتتابعه، وقوانين الجملة، والعلاقة بين أجزائها، من تقديم وتأخير، وحذف، وتعالق، وغيرها. ومن أبرز هذه الأحكام والأصول:

الأصل[1]:

وهو مفهوم افتراضي يتصل بالبنية الأصلية التي ترتد إليها باقي البني. فالأصل في أدوات الاستفهام أن يليها الفعل (إلا الهمزة): "فإن قلت هل زيداً رأيت وهل زيد ذهب قبح ولم يجز إلا في الشعر. لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل" [الكتاب: 1/ 99][2]

ويقول في حذف الهاء من أم في النداء نحو قولهم (يا أم لا تفعلي): "وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء كما قالوا يا صاح في هذا الاسم. وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل لأنه ليس بالقياس عندهم فكرهوا ترك الأصل". [الكتاب: 2/ 213]

والأصل والكثرة ضابطان يتنازعان في أحكام النظام النحوي[3]. وقد يترك الأصل لحساب المعنى أو الخفة[4].

حفظ المراتب:

حفظ المرتبة يستلزم معرفة الرتب وتتابعها في التركيب فيما حقه التقديم أو التأخير، فمن الرتب ما إذا اختلت اختل التركيب باختلالها، ولذا عدها تمام حسان من القرائن اللفظية، وذكر منها: "أن يتقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة ويتأخر البيان عن المبين والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه والتوكيد عن المؤكد والبدل عن المبدل والتمييز عن الفعل ونحوه صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض

([1]) يتخذ الأصل مفهوما واسعا عند القدماء، وهو مفهوم افتراضي يقوم على فكرة ثنائية الأصل والفرع، فالأصل التذكير والتأنيث فرع عليه، وكذلك التعريف والتنكير، والإفراد والجمع. وهنا أتوقف عند مفهوم الأصل في التركيب، الذي ترتد إليه التراكيب المختلفة، وهو مفهوم يشبه الأصل البسيط للجملة الذي تتفرع عنه جمل مركبة في النظرية التحويلية التوليدية، انظر: الموسى، نظرية النحو العربي، ص 56.

([2]) وانظر الكتاب: 1/ 126، 228، 328.

([3]) يقول ابن جني في باب نقض المراتب: "فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل". [الخصائص، 1/ 298]. وانظر باب من غلبة الفروع على الأصول، 1/ 300.

([4]) انظر الكتاب: 1/ 168.

والتحضيض ونحوها... وتقدم حرف الجر على المجرور وحرف العطف على المعطوف وأداة استثناء على المستثنى وحرف القسم على المقسم به وواو المعية على المفعول معه والمضاف على المضاف إليه والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل وفعل الشرط على جوابه"[1]....

يقول ابن جني: "فاعلم أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث، فتأمله وابحث عنه"[2].

وكثيرة هي الأحكام التي بناها سيبويه على ضابط الرتبة؛ يقول في بابا (ما) العاملة عمل ليس إن تقدم خبرها على اسمها: "فإذا قلت ما منطلق عبد الله أو ما مسيء من أعتب رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا، كما أنه لا يجوز أن تقول إن أخوك عبد الله، على حد قولك: إن عبد الله أخوك، لأنها ليست بفعل وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف إن كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته، فكذلك ما" [الكتاب: 1/ 59]

ويرى تمام حسان "أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر"؛ معللا ذلك ب. "أن عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة، وجعل الرتبة عوضا لها من العلامة الإعرابية"[3].

وذلك لأن الإعراب دال على المعنى مزيل للبس، فلما انتفى الإعراب في المبنيات، كان لابد من الاستناد إلى قرائن أخرى للإبانة عن المعنى، وأهمية المعنى والبعد عن اللبس حدا بسيبويه والنحاة من بعده لسن ضوابط تقيم بناء اللغة في غياب الإعراب، أو ما فيما قد يوقع في لبس....

التوزيع

نعني بالتوزيع المعنى الذي عناه التوزيعيون من أمثال "بلومفيلد" و"هاريس"، وهو أن يتوزع العنصر اللغوي في بنية الجملة وفق سياقات معلومة، يمكن امتحانها بطريقة (الاستبدال).

وقد اعتمد سيبويه والنحاة العرب مبدأ (الاستبدال) وملحظ (الموقع) في تعيين أقسام الكلام، وما يتعلق بها من أحكام[4]، فما يقع في الموقع نفسه، ينتمي لقسم واحد من الكلام، ويؤدي وظيفة واحدة.

([1]) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

([2]) ابن جني، الخصائص: 1/ 300.

([3]) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 208.

([4]) انظر: الموسى، نظرية النحو العربي، ص 32- 40.

وهكذا يتساوى (زيد) و(التاء) في الوظيفة: "فإن قلت: ضربني زيد وعمرا مررت به فالوجه النصب، لان زيداً ليس مبنياً عليه الفعل مبتدأ، وإنما هو ههنا بمنزلة التاء في ضربته، وذكرت المفعول الذي يجوز فيه النصب في الابتداء، فحملته على مثل ما حملت عليه ما قبله وكان الوجه، إذا كان ذلك يكون فيه في الابتداء". [الكتاب: 1/ 92]

ضرب .	(زيدٌ)	ني
ضرب .	تـ .	ـه

وقد يتفرع القسم الواحد إلى أقسام اعتماداً على ملحظ (الموقع)؛ فالصفة والاسم وإن كانا يجتمعان في قسم (الاسم) من أقسام الكلام-فإنهما يفترقان في مواضع أخرى، لان أحدهما لا يقع موقع الآخر مثل (صفة الأحيان): "ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثاً، وسير عليه كثيراً وسير عليه قليلاً، وسير عليه قديما. وإنما نصف صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم." [الكتاب: 1/ 227]

وكذلك أفاد ملحظ التوزيع في الحكم على التراكيب بالصحة والخطأ وفق مبدأ الاختصاص، ف (سوف) لا يقع بعدها إلا فعل: "ولو قلت سوف زيدا أضرب لم يحسن، أو قد زيدا لقيت لم يحسن، لأنها إنما وضعت للأفعال" [الكتاب: 1/ 98]

وحرف الاستفهام، الأصل أن يقع بعدها الفعل: "وأعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصبر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيد قام، وأين زيد ضربته لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم". [الكتاب: 1/ 101]

التعالق (أو الالتباس):

عي علاقة عناصر التركيب بعضها ببعض، وقد أسست هذه العلاقة لنظرية العامل، فالكلام إما مؤثر أو متأثر، وصلة المتأثرات بالمؤثر صلة دلالية تركيبية، فالتعالق هنا تعالق تركيبي دلالي. وقد أشار إليه سيبويه بعبارات مثل: (فيه سبب منه)، و(ملتبس به): "وإذا قلت: ما زيد منطلقا أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه، لم يجز؛ لأنك لم تعرفه به، ولم تذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه، فهذا لا يجوز؛ لأنك لم تجعل له فيه سبباً.

وتقول: ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمها، ترفع؛ لأنك لو قلت: ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز؛ لأنها ليست من سببه وإنما عملت (ما) فيه لا في زينب". [الكتاب: 1/ 63][1]

الضابط الدلالي:

يمثل المعنى مساحة مشتركة بين الدلالي والتداولي؛ غير أن المعنى الدلالي يتحقق بالعلاقات اللغوية بين المفردات وبنائها الصرفي (الدلالة الصرفية)، وبين المفردات بعضها ببعض (الدلالة التركيبية)، أو بين (الدوال) وبين مدلولاتها (الدلالة المعجمية). وهي في المحصلة تبقى في دائرة لغوية مغلقة. أما المعنى التداولي، فيتجاوز النظام اللغوي إلى عناصر التداول الخارجية: المتكلم، والمخاطب، والمقام. الأول يدرس "المعنى قبل تحققه سياقيا في مقام التخاطب"، والثاني يدرس "المعنى بعد أن يصير قصداً فعلياً تبعاً للقرائن التي ينصبها المتكلم"[2].

وقد احتل المعنى مكانة كبرى عند سيبويه والنحاة القدماء. وقد جعل ابن هشام من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها "أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى"، يقول: "في هذا الباب مسائل تجيزها الصنعة ولا يجيزها المعنى، فقدم المعنى على الصنعة." ويقول: "أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً"[3].

"وقد جرد المبرد، من قبل ابن هشام، هذا المبدأ تجريداً غير ملتبس إذ اعتد المعنى فيصلاً في تصحيح النحو فذهب إلى أن "كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود"[4].

وقد أسهم المعنى بدور كبير في رسم ملامح نظرية النحو العربي، فقد اتخذه النحاة" ملحظا ثابتاً يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص"[5].

وأولى مستويات الانضباط الدلالي، تحقق الإبانة، ولذلك لم يجز ندب النكرة: "وذلك [قولك]: وارجلاه ويا رجلاه. وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله إنما قبح لأنك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت واهذاه، كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف

([1]) وانظر: الكتاب: 1/ 107- 108.

([2]) علي، محمد محمد يونس، 2007، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، ط2، دار المدار الإسلامي، بيروت، ص 8.

([3]) ابن هشام، المغني، ص 684.

([4]) الموسى، نظرية النحو العربي، ص 65. انظر المقتضب 4/ 311.

([5]) الموسى: نظرية النحو العربي، ص 66.

الأسماء، وأن تخص ولا تبهم؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز يا رجلا ظريفاً، فكنت نادباً نكرة، وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا[1] وأن يتفجعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تخبر انك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم." [الكتاب: 2/ 227]

والدلالة قد تكون دلالة صرفية أو دلالة تركيبية أو دلالة معجمية:

أما الدلالة الصرفية فمستمدة من بناء الكلمة.

يقول سيبويه في حكم تعدية الفعل اللازم إلى ظرف الزمان والمصدر وظرف المكان: "فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث." ويعلل ذلك مستندا إلى ما يدل عليه بناء الفعل: "نحو قولك: ذهب لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض، فإذا قال ذهب، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث". [الكتاب: 1/ 35]

ولذلك حين خالف اسم المكان بناء الفعل ولم يعد مشتقا من لفظه صار حكمه شاذاً: "وقد قال بعضهم: ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان". [الكتاب: 1/ 35]

والدلالة التركيبية مستمدة من التركيب، وتعالق مفرداته. يقول سيبويه تعليقاً على رفع "قليل" في قول امرئ القيس: فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال" فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى". [الكتاب: 1/ 79]

وصحة المعنى شرط لصحة التركيب، لذلك: "لا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى في؛ لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين؛ فإنما يصح المعنى إذا قلت إلى في، ولا يجوز أن تقول بايعته يداً؛ لأنك إنما تريد أن تقول أخذ مني وأعطاني فإنما يصح المعنى إذا قلت بيد؛ لانهما عملان" [الكتاب: 1/ 392]

([1]) الاحتلاط: الضجر والغضب.

وقد تكررت عبارة "لفسد المعنى" مقترنة بحكم عدم الجواز أو الاستحالة في كثير من مواضع الكتاب[1]. وقترن الجواز بعدم نقض المعنى في مواضع أخرى[2]. وغاية الكمال الذي يصبو إليه النحوي أن يقترن تمام المبنى بتمام المعنى. يقول في ترجيح نصب (زيد) في قولهم: (ولقيت خالدا، وزيدا اشتريت له ثوبا): "وإنما اختير النصب ههنا لان الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يبني على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقص المعنى لو بنيته على الفعل" [الكتاب: 1/ 88-89]

الدلالة المعجمية: وهي مستمدة من المفردات وعلاقتها بمدلولاتها. واختلاف المعنى المعجمي للكلمة قد يؤثر في الحكم على التركيب منعاً أو جوازاً: "وإن قلت: رأيت فأردت رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضربت، ولكنك إنما تريد بوجدت علمت وبرأيت ذلك أيضا، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول رأيت زيداً الصالح". [الكتاب: 1/ 40]

الضابط العروضي (الموسيقي):

وذلك خاص بالشعر؛ إذ "يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[3] فالضابط في تفسير الشعر وتوجيه أحكامه خصوصية بنائه، وكأنه ثمة "مستويان في تقويم صحة الأساليب: المستوى الصوابي للشعر والمستوى الصوابي للكلام"[4]. ولا يعني ذلك أن ضوابط الشعر منبتة عن ضوابط الكلام. "فليس احتمال الشعر للضرائر خارجاً عن سنن العرب في كلامها"[5] وإنما كما يقول سيبويه: "هذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام"[6]. ويقول في موضع آخر: "وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر"[7].

وقد جاءت أحكام التجويز في مسائل صوتية وصرفية وتركيبية، تخدم موسيقى الكلام؛ نحو صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يحذف، والزيادة، وفك التضعيف، وتقديم ما حقه التأخير، وكأن ضوابط الشعر أكثر اتساعاً من ضوابط الكلام، فللشعر قيد ليس في الكلام وهو قيد الموسيقى، وتضييق الوزن قابله اتساع

([1]) انظر الكتاب: 2/ 394-395، 3/ 42.

([2]) انظر الكتاب: 1/ 94، 1/ 172، 1/ 345، 2/ 51، 3/ 12.

([3]) سيبويه، الكتاب: 1/ 26.

([4]) البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص 216.

([5]) البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص 219.

([6]) الكتاب: 2/ 124.

([7]) الكتاب: 2/ 125.

في دائرة الخروج عن النظام، "فليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[1]. وأي وجه لابد أن يتكئ على أصل في النظام اللغوي، ولذلك هو خروج محكوم بالنظام اللغوي، واحتمالات الخروج محدودة بإمكانيات التفسير: "فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً قد وسوف ولما ونحوهن. فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب وذلك نحو لم زيدا أضربه إذا اضطر شاعر فقدم لم يكن إلا النصب في زيد ليس غير لو كان في شعر لأنه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم كما فعلوا ذلك في مواضع ستراها إن شاء الله" [الكتاب: 1/ 98]

وإذا كانت دائرة الكلام تضيق للمفاضلة بين التراكيب، فإن دائرة الشعر تتسع لما ضاقت عنه دائرة الكلام. وما يقبح في الكلام، يبقى في دائرة الممكن، فيتسع له الشعر ما دام له أصل في الاستعمال: "فإن قلت هل زيدا رأيت وهل زيد ذهب قبح ولم يجز إلا في الشعر لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلا ذلك بقد ونحوها" [الكتاب: 1/ 99]

والضرورة ليست خطأ مقبولا، أو لحناً صحيحا، إنما هي تقديم لدرجات من الكلام أقل قبولاً، أو عودة لأصل متروك-كما في المثال السابق-. وهذا ما أكده المبرد بقوله: "وأعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها. وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة، نحو قولك في (راد) إذا اضطررت إليه: هذا رادد، لأنه فاعل في وزن ضارب، فلحقه الإدغام..."[2].

وتسويغ الضرورة محكوم دائما بإمكانية التفسير، وبالتالي فإن غياب التفسير سبب في رفض الضرورة، ف "لو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كي. وكي خطأ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة" [الكتاب: 2/ 385]

([1]) سيبويه، الكتاب: 1/ 32.

([2]) المبرد، المقتضب: 3/ 354. وانظر البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص 220. وانظر: بودرع، من قضايا النظرية اللغوية العربية، ص 83.

ثانيا: الضوابط التداولية:

وهي ضوابط تستند إلى أحوال المخاطب والمتكلم وكل ما يتصل بهما من مقام وأغراض ومؤثرات.

إرادة المتكلم:

كثيرا ما يعمد سيبويه إلى محاكمة "التعبير اللغوي إلى ملابساته الخارجية، فينظر في حال المتكلم ويجعله فيصلا في الحكم النحوي جوازاً ومنعاً"[1]. فالمعطيات اللغوية ليست دائما دالة أو كافية للدلالة على المقصود من الكلام وصحته إلا بما تقدمه من مؤشرات ودلالات على مقاصد المتكلم، نحو دلالة التقديم على العناية والاهتمام: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم." [الكتاب: 1/ 34]

حاجة المخاطب:

ولا تستقل حاجة المخاطب غالباً عن إرادة المتكلم، فالكلام عملية تواصلية بين متكلم ومخاطب، وحاجة المخاطب مرهونة بقصد المتكلم، وبالتالي يحسن من الكلام ما يدل على مقصد صاحبه ويلبي حاجة المخاطب. يقول سيبويه في باب الإخبار عن النكرة بنكرة مثل قولهم (ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خير منك): "وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ولأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت كان رجل ذاهباً فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله. ولو قلت كان رجل من آل فلان فارساً حسن لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله". [الكتاب: 1/ 54]

ولا يجيز سيبويه (هذا أنت) متكئا على العرف اللغوي أو "المواضعات المتعارفة" في موقف الإشارة" بين المتكلم والمخاطب[2]: "لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت هذا أنت لم يستقم". [الكتاب: 1/ 141]

المقام:

بالإضافة إلى إرادة المتكلم وحاجة المخاطب، يستند سيبويه إلى المقام والسياق ليسوغ تركيبا ويمنع آخر، "ويبلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال أن يجعله فيصلا في الحكم بصحة التراكيب النحوية

([1]) الموسى، نظرية النحو العربي، ص 94.

([2]) انظر: الموسى، نظرية النحو العربي، ص 91-92.

وخطئها. ومن ذلك أننا نراه يقف إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها، في موقف من الاستعمال، بأنها خطأ، وفي موقف من الاستعمال آخر، بأنها صواب"[1]. ولا يمكن عندها الاستدلال بغير المقام على صحة التركيب أو عدمه: "وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال أنا عبد الله منطلقا وهو زيد منطلقا كان محالا لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية لان هو وأنا علامتان للمضمر وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت فقال أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا". [الكتاب: 2/ 80-81]

ثالثا: ضوابط وأصول عامة:

العقل والمنطق:

لقد استند النحو العربي إلى كثير من المبادئ العقلية والمنطقية بدءا بأقسام الكلم وانتهاء بنظرية العامل التي اشتملت على كثير من العلل المنطقية والعقلية[2]"حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي"[3] عند المتأخرين. أما البدايات فقد كانت بمنأى عن ذلك[4].

وإذا كان بعض هذه العلل متكلفاً لا يوافق طبيعة اللغة، فإنه من غير المقبول أن نطرح رداء العقل والمنطق جانبا في رسم نظام اللغة الذي هو في الأصل نظام عقلي رياضي.. والمنطق هنا لا يقصد به المنطق الأرسطي، وإنما المنطق العقلي (منطق الأشياء)، وهو العادة الإنسانية في تعقل وجود الأشياء والربط بينها استنادا إلى التجربة الإنسانية المتراكمة والمتعددة، مما يجعلنا نقبل الأشياء ونرفضها لموافقتها أو عدم موافقتها ذلك المنطق. واستناداً إلى هذا المنطق، بني سيبويه بعض أحكامه، يقول: "ولو قلت كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن ويقبح." [الكتاب: 1/ 54]

([1]) الموسى، نظرية النحو العربي، ص 92.

([2]) وقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية. انظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 351.

([3]) الراجحي، عبده، 1986، النحو العربي والدرس الحديث.. بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ص 82.

([4]) لا نجد دليلا على أي تأثر من صاحب الكتاب بالفلسفة والمنطق، إلا ما يحاوله بعض المحدثين من الربط بين أقسام الكلام عند سيبويه والتقسيم الأرسطي، وقد أورد عبده الراجحي مناقشة وردا على هذه المسألة، انظر المرجع السابق، وأورد توفيق قريرة دليلا استثنائيا للتأثر بالمرادفة بين الإضافة والنسبة على طريقة المناطقة. انظر: قريرة، توفيق، 2003، دلالة المصطلح على المعنى النحوي، ندوة (المعنى وتشكله)، أعمال ندوة الملتقمة في كلية الآداب، منوبة، 1999، منشورات كلية الآداب، منوبة، مج2، ص 671-719. وانظر: الفارابي، أبا نصر، كتاب الحروف، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت. ص 85، وسيبويه، الكتاب، ج3، ص 335.

فلم يحسن الكلام لأن المعنى يتناقض مع منطق العقل. وقد يدفعه هذا المنطق لتجاوز السماع، وهو أصل معتمد في التقعيد، لأن العقل يقبله، يقول في قولهم (بادي بدا): "وأما قوله كان ذلك بادي بدا فإنهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر ولا نعلمهم أضافوا ولا يستنكر أن تضيفها ولكن لم أسمعه من العرب" [الكتاب: 3/ 304]

وقد شكل هذا المنطق فهما خاصا لبعض المفاهيم التي شكلت بدورها بناء النظرية النحوية وتفسيرها؛ "فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأول"، "والاسم قبل الصفة، كما أنه قبل الفعل". [الكتاب: 1/ 20]

الاستعمال

الاستعمال ضابط أولي من ضوابط صحة الكلام، إذ يكفي أن يكون الكلام "جاريا على وجه من سنن العرب في كلامها وإن لم تطرد به الأمثلة"[1] ليكون صحيحاً. وكما قال سيبويه: "الشاذ إذا كان له وجه جيد"[2]، وإن لم يكن له وجه في كلامهم لم يجز. ولذا "لا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب لو قلت كان أحد من آل فلان لم يجز لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاماً.... فإنما مجراه في الكلام هذا" [الكتاب: 1/ 54-55]

ومراعاة الاستعمال تشمل مراعاة التعدد اللهجي، والقلة والكثرة. والأول مقياس نوعي لقبول ما لا يطرد في الاستعمال، أما الثاني فمقياس كمي للمفاضلة؛ فالأكثر استعمالا هو الحد والوجه...

تعدد اللهجات:

لقد أوجد التعدد اللهجي متسعا لقبول ما خالف النظام، فما لا يجوز في لهجة، ربما يجوز في أخرى، وما دام له وجه في لغات العرب، يبقى في دائرة الصحيح، ف "لا يجوز أن تقول ما زيداً عبد الله ضارباً وما زيداً أنا قاتلاً لأنه لا يستقيم، كما لم يستقم في كان وليس، أن تقدم ما يعمل فيه الآخر. فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية" [الكتاب: 1/ 71][3]

الكثرة:

كثرة الاستعمال مسوغ من مسوغات الحذف. فاللغة عرف، متى توافق أبناؤها على الاستعمال، جاز لهم أن يسقطوا من الكلام ما كان متعارفاً عليه ولا ينقض المعنى، ولذا أجاز سيبويه قال القائل: (كيف أنت وزيداً) و(ما أنت وزيداً)، وهو قليل في كلام العرب، "كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعة من ثريد، وما

([1]) البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص 208.

([2]) الكتاب: 2/ 164.

([3]) انظر: الكتاب: 1/ 72، 1/ 227.

كنت وزيداً؛ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيرا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث. فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ههنا كثيراً" [الكتاب: 1/ 303]

وكثيرا ما يتخذ مقياس الكثرة للمفاضلة بين الأحكام، ولذا نجد (الأكثر) يقترن (بالأحسن) و(الأجود) غالبا[1]. يقول في باب تأنيث الفعل: "وترك التاء في جميع هذا الحد والوجه، وسترى ما إثبات التاء فيه حسن إن شاء الله من هذا النحو لكثرته في كلامهم". [الكتاب: 1/ 53]

وفي المقابل تصبح عدم الكثرة (القلة) مقياسا لعدم الصحة أو القبح والضعف: "ويدلك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظروف، أنك تقول: مررت بمن سواءك وعلى من سواءك، والذي كزيد، فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها، ولا تحسن الأسماء ههنا ولا تكثر في الكلام. لو قلت: مررت بمن فاضل، أو الذي صالح، كان قبيحا، فهكذا مجرى كزيد وسواءك" [الكتاب: 1/ 409]

الخفة والاقتصاد:

وكثيرا ما يلجأ ابن اللغة إلى الحذف ابتغاء الخفة والاقتصاد في الكلام، وذلك مظهر إنساني ومبدأ عام تشترك فيه اللغات، وقد يكون على المستوى الصوتي أو الصرفي أو التركيبي، ويعبر عنه سيبويه بمصطلحات مختلفة، نحو: (الاستخفاف)[2]، و(الاستغناء)[3]، و(الاختصار)[4]:

- "وقال الخليل هو كائن أخيك على الاستخفاف والمعنى هو كائن أخاك" [الكتاب: 1/ 166]
- "فإن أضفت فقلت هذا أول رجل اجتمع فيه لزوم النكرة وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع وذلك لأنه أراد أن يقول أول الرجال فحذف استخفافاً واختصارا كما قالوا كل رجل يريدون كل الرجال. فكما استخفوا بحزف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللام وعن قولهم الألف خير الرجال وأول الرجال" [الكتاب: 1/ 203]
- "وتقول ما زيد ذاهباً ولا محسن زيد الرفع أجود وإن كنت تريد الأول لأنك لو قلت ما زيد منطلقاً زيد لم يكن حد الكلام وكان ههنا ضعيفاً ولم يكن كقولك ما زيد منطلقا هو لأنك قد استغنيت عن إظهاره وإنما ينبغي لك أن تضمره. ألا ترى أنك لو قلت ما زيد منطلقاً أبو زيد لم يكن كقولك ما زيد منطلقاً أبوه لأنك قد استغنيت عن الإظهار". [الكتاب: 1/ 62]

([1]) انظر الكتاب: 1/ 194، 1/ 196، 1/ 258، 1/ 309، 1/ 321.

([2]) انظر الكتاب: 1/ 205، 1/ 224، 1/ 294، 1/ 425، 2/ 30، 2/ 33، 2/ 112، 2/ 157.

([3]) انظر الكتاب: 1/ 273، 275، 312، 340، 345، وكثيرا ما يرد مصطلح (الاستغناء) للدلالة على استغناء المخاطب، وعندها يصبح مفهوما تداوليا. أما هنا فالاستغناء يعني الحذف من أجل الخفة والاقتصاد في الكلام.

([4]) انظر الكتاب: 1/ 211، 212، 219، 222، 229.

تعدد الضوابط:

قد تتعدد الضوابط التي يستند إليها سيبويه في الحكم الواحد بين اللغوي وغير اللغوي، وقد "يومئ إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة والاحتكام إلى النحو"[1]. ولا شك أن التعدد يضفي على الأحكام مزيدا من القوة والترابط. ويؤكد وحدة النظام اللغوي الذي هو متعدد في أصوله ومستوياته.

يقول سيبويه في العطف على خبر (ليس) المجرور بالباء الزائدة: "وذلك قولك ليس زيد بجبان ولا بخيلا وما زيد بأخيك ولا صاحبك والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. وأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه. وقد حملهم قرب الجواز على أن جروا هذا جحر ضب خرب ونحوه فكيف ما يصح معناه." [الكتاب: 1/ 66- 67]

الضوابط

- **إرادة المتكلم**
- **استقامة المعنى.**

فالذي يرجح الجر إرادة المتكلم (الإشراك بين الخبرين)، واستقامة المعنى (عدم نقضه)، و(أن يكون آخره على أوله أولى). فالضوابط على تنوعها رجحت الجر.

ويقول في باب الإخبار عن النكرة بنكرة، وذلك قولك (ما كان أحد مثلك): "وحسنت النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر. وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك" [الكتاب: 1/ 55]

الضوابط

- **حسن التوزيع**
- **حاجة**

فالضابط التداولي وهو (حاجة المخاطب) يدعم الضابط اللغوي التركيبي وهو (موضع النكرة)، ومادام المخاطب (قد عرف من تعني) فالمعنى متحقق والكلام صحيح.

وكأن الضوابط على اختلافها تتأزر لرسم بناء الكلام، وتحديد الصواب من الخطأ، يقول في حذف العامل في المصدر: وذلك قولك متى سير عليه؟ فيقول مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان: "وإنما

([1]) الموسى، نظرية النحو العربي، ص 103.

أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافاً ولأن المخاطب يعلم ما يعنى فجرى بمنزلة المثل كما تقول لا عليك وقد عرف المخاطب ما تعني أنه لا بأس عليك ولا ضر عليك ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم" [الكتاب: 1/ 224]

الضوابط

- **الخفة.**
- **علم**

وتعدد الضوابط أكثر من أن يحصى في الكتاب.

تنازع الضوابط:

وهنا سؤال يؤسس لفكرة البحث: ما الضابط في ضبط الضوابط. ماذا إذا تنازعت الضوابط؟ ما الذي يقدم ضابطاً ويؤخر آخر؟

أول ما يتبادر إلى الذهن أن النحو العربي ذو نزعة شكلية، وكل الأنحاء كذلك.. فالطبيعة المادية للغة تجعل الأنظار توجه نحو الشكل. ولذلك حين تصف قواعد لغة من اللغات تبدأ بوصف بنائها الشكلي.

ولكن المعنى جزء من هذا النظام، بدءا من ثنائية المبني والمعنى، والشكل والوظيفة، انتهاء بالمعنى التداولي وعناصر السياق، وقد لعب "الحمل على المعنى دوراً رئيسا في فهم كثير من التراكيب التي يظهر فيها نوع من التعارض كعدم المطابقة تذكيراً وتأنيثاً، أو التعدي واللزوم، أو الواحد والجماعة، أو الحذف وغير ذلك، وقد لجأ إليه النحاة في فهم كثير من التراكيب المختلفة، كما لجأ إليه المفسرون في فهم كثير من الآيات القرآنية الكريمة"(1).

وفكرة العامل التي تقوم عليها نظرية النحو العربي، رغم نزعتها الشكلية في الظاهر، فهي تمزج الشكل بالمعنى، بازدواج عواملها بين اللفظي والمعنوي، وما تحدثه من أثر في الكلام يتجاوز ظاهر الإعراب إلى المعنى. إذ "إن معنى تسليط العامل عند النحاة هو مباشرة العامل لمعموله مباشرة يتحقق منها المعنى المعين والضبط المناسب، فإذا لم تتحقق تلك المباشرة في الشكل كان الحمل على المعنى وسيلة من الوسائل لتحقيق تلك المباشرة"(2).

وقد احتل المعنى (الدلالي والتداولي) الصدارة في توجيه الإعراب وتحليل الجملة في الكتاب. وإذا كان تمام الشكل لا ينقض المعنى فيه ونعمت، أما إذا تصادم الشكل والمعنى، فالمعنى مقدم. وإذا استقر المعنى في أشكال مختلفة من الجملة، فالشكل ضابط مقدم في تقديم شكل وتجويزه واستبعاد آخر. يقول سيبويه في

(1) محمد، السيد أحمد علي، 1991، تسليط العامل، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1، ص 94.

(2) المرجع السابق، ص 94.

باب التنازع: "ولو تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومك، وإنما كلامهم: ضربت وضربني قومك. وإذا قلت ضربني لم يكن سبيل للأول؛ لأنك لا تقول ضربني وأنت تجعل المضمر جميعا ولو أعملت الأول لقلت مررت ومر بي بزيد. وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى." [الكتاب: 1/ 76]

فإعمال العامل الأقرب أولى، وذلك ضابط شكلي، مقيد بضابط المعنى (إذا لم ينقض معنى).

فالمعنى ضابط مقدم عند سيبويه، وتمام الشكل يحقق الكمال.

مثال على تنازع الضوابط:

- ولا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب، لو قلت كان أحد من آل فلان لم يجز لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاماً.... فإنما مجراه في الكلام هذا 54- 55

فالحكم وجوب استخدام (أحد) منفية، والضابط الاستعمال، هكذا (وقع في كلامهم)...

- ولو قال: ما كان مثلك أحداً أو ما كان زيد أحداً كان ناقضاً لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس.

ولكن الحكم السابق يخضع لضابط آخر وهو العقل والمنطق، فإذا انتفى العقل والمنطق في الكلام، بطل الحكم بالجواز. إذ العقل والمنطق مقدمان على الاستعمال. فالاستعمال يجيز تركيبا، فإذا أردت أن تنشئ على قياس التركيب المستعمل، يجب أن تراعي العقل والمنطق، وهما من الضوابط العامة.

- ولو قلت ما كان مثلك اليوم أحد فإنه يكون أن لا يكون في اليوم إنسان على حاله إلا أن تقول: ما كان زيد أحداً أي من الأحدين. وما كان مثلك أحد على وجه تصغيره فتصير كأنك قلت: ما ضرب زيد أحداً وما قتل مثلك أحداً.

وهكذا تتدافع الضوابط؛ فيرتطم الاستعمال بضابط العقل والمنطق فيمتنع ما كان جائزاً، ثم يرتطم ضابط العقل والمنطق بضابط السياق، فيجيز الأخير ما لم يكن جائزا، وبذلك يكون السياق مقدما على العقل والمنطق، والسياق من ضوابط المعنى (التداولي).

وكأننا أمام ظاهرة تبدأ من الشكل، وتنتهي عند المعنى، والمعنى لا يتخذ شكلا واحداً فيها. وإنما يظهر في أشكال مختلفة، مرة باللفظ، ومرة بأحكام العقل والمنطق، ومرة بالسياق. وكأن سيبويه يفتش عن منافذ للمعنى، فإن استقام على وجه من الوجوه، ساغ الكلام وتحقق جوازه، وإلا فيعود للشكل، واضعاً الحدود والأطر، باحثا عن وجوه التأويل والتقدير بما يطابق بين الشكل والمعنى.

وأمثلة تنازع المعنى والمبنى في الكتاب كثيرة، ولم أقف فيها على مبنى (شكل) مقدم على المعنى[1].

عود على بدء

صدق المبرد حين قال لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: "هل ركبت البحر؟!" تعظيما واستصعابا لما فيه. فالناظر في الكتاب لا يفتأ موزعا بين إعجاب وذهول أمام عقل فذ استوعب نظام العربية، وأحكم رسم بنائها، وصعوبة وعسر في ربط الأبواب وفهم كثير من العبارات. وقد كان الكتاب فاتحة البحث اللغوي الممتد في الزمان إلى يومنا، ومكتنف الأنظار والأفكار اللغوية التي تلتقي مع مناهج النظر اللغوي الحديث. وقد كان ذلك مدعاة لأن يقرأ الكتاب في ضوء منهجه المستبطن، الذي صدر عنه سيبويه في رسم ملامح العربية، دون إسقاط رؤى خارجية رغم قيمتها.

وقد رسم البحث مساره وحدد هدفه بتتبع منهج الكتاب. ذلك المنهج الذي يقوم على ضوابط وأنظار لغوية وغير لغوية، شكلية ودلالية، قد تتعاور وقد تتنازع، فتتكشف الحاجة عن ضابط يضبط هذا التنازع، وليس جديداً الحديث عن مكانة المعنى وعناصر التداول في ضبط النظام اللغوي في الكتاب. ولكن الحفاظ على الشكل وقوانين الكلام مطلب أساسي، إذ لا يقوم بناء ولا تتشكل نظرية إلا به. وقد حرص سيبويه على أن لا ينقض الشكل، فقوانين الرتبة والتعالق والتوزيع مقدمة عنده. والمعنى جزء من هذه القوانين الشكلية، ولذلك يسهم المعنى بمرونته في تشكيل هذه القوانين والضوابط، وسيبويه إذ يراوح بين الشكل والمعنى لا يغفل عن السياق وأهميته في توجيه الكلام. ولذلك يتجاوز التمثيل عنده المفهوم التحويلي من مقابلة بين البنية السطحية والبنية العميقة، إلى التمثيل باستحضار الموقف وعناصر السياق (تمثيل حالة بحالة)..

وهذا ما خلص إليه البحث من نتائج:

- تتعدد الضوابط وتتنوع في الكتاب، بين الشكل والمعنى، واللغوي وغير اللغوي، وللمعنى والسياق الأولوية بين الضوابط.
- قد تتعدد أحكام المسألة الواحدة، بل الجملة الواحدة، بتعدد الضوابط وذلك ناشئ عن اختلاف زاوية النظر، وغالبا ما يقدم الشكل في الحكم على الجملة، ثم يأتي المعنى والسياق بعناصره من إرادة المتكلم وحاجة المخاطب والمقام لتخلق هذه العناصر حكما أو أحكاماً جديدة.
- يفوق استخدام ضابط المعنى ضابط الشكل في توجيه أحكام الكتاب. ولذلك تكثر الأحكام وتتنوع للجملة الواحدة بتعدد المعنى واختلاف توجيه عناصر السياق.

([1]) انظر: الكتاب: 1/ 66-67، و1/ 73-74، و1/ 94، و1/ 172، و1/ 274-275. حيث يردف سيبويه بعد المفاضلة بين تركيبين بقوله (وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى)

- اختلاف توجيه الضابط يؤدي إلى اختلاف الحكم، فإذا كان الضابط المعنى فإن تغير المعنى يؤدي إلى تغير الحكم. والاختلاف الناشئ عن توجيه ضابط المعنى أكثر من الاختلاف الناشئ عن توجيه ضابط الشكل.
- قد تتعدد التعليلات وتتنوع الضوابط للحكم الواحد. فإن تعاورت فخير، وإن تنازعت أحتكم إلى المعنى. ويبقى الشكل مقدما ما لم ينقض المعنى.
- التعالق بين عناصر الكلام ضابط أساسي في الحكم على الكلام بالصحة أو الخطأ. وهذا التعالق مزيج من الشكل والمعنى. وهو الفكرة التي بنيت عليها نظرية العامل.